**مصادر الشرعية:**

يعود الباحثون المعاصرون المهتمون بمسألة الشرعية في تعريفهم للشرعية إلى عالم الاجتماع **ماكس** **فيبر**- Max Weber ، الذي حدد أنواعًا ثلاثة مثالية لمصادرالشرعية، التي تجعل الشعب يتقبل السلطة الحاكمة وقراراتها، هي:الأول: "يقوم على التراث والتقاليد":  ويقصد به مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين، وذلك انطلاقا من الدين والتقاليد، أي أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية مثالًا في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة، ومثالنا على ذلك، الحق الإلهي في أوروبا في القرون الوسطى، والذي كان مصدرًا تقليديًا للشرعية تقبله المحكومون لقرون طويلة، ولكنه تعرض للتآكل ثم السقوط النهائي في قرون تالية، وحل محله مصدر آخر للشرعية لا يقبل المحكومون بغيره بديلًا وهو العقلانية القانونية.

الثاني: "يقوم على الزعامة الكارزمية": فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، فالقيادات الكاريزمية سعت إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على المراكز الدولية كافة، إذ أصبحت قراراتها السياسية هي قرارات ذات صيغة فردية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى الطرق المؤسسية القانونية في عملية صنع القرارات وإنما تعبر عن شخصه وفكره فقط، الأمر الذي أفقد هذه القيادات شرعيتها في الاستمرار والبقاء، ولكن هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم؛ إذ يزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم فهو بمثابة مصدرًا شرعيًّا مؤقتًا.

الثالث: "يقوم على العقلانية – القانونية": فضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد أو على التعلق بشخص وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة.  وقد غيرت العولمة بكل تداعياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإعلامية و الثقافية كثيرا في فكرة السيادة مفهوما و ممارسة عن ذلك المفهوم المطلق للسيادة الذي أسسته الدول في ظل "نظام وستفاليا" و حافظت عليه لقرون. لقد فقدت الدولة الكثير من وظائفها و هيبتها و نفوذها لصالح فواعل أخرى تتمثل في الشركات متعددة الجنسية و منظمات دولية حكومية و غير حكومية. " فمن الملاحظ أنه كلما حلت العولمة اضطربت السيادة، فهما ضدان متصارعان لقد أخضعت العولمة مفهوم السيادة التقليد للمراجعة و منه لاعادة التعريف. لقد تغير مفهوم السيادة عبر مراحل و ذلك كلما اشتدت وطأة العولمة فمنذ أن كانت السيادة ذات مفهوم مطلق إلى أن صارت ذات مفهوم محدود و نسبي، الا أن صار مفهومها يكاد يكون معدوما. و هذا المفهوم الاخير للسيادة هو تصور ليبرالي. في ظل هذه المرحلة يتوقع أن يكون هناك انعزال و الاكتفاء ذاتي و الممارسة فعلية و حقيقية للسيادة داخليا و خارجيا و ذلك حتى و لو أرادت الدولة ممانعة العولمة و محاولة عدم الخضوع. فالدولة تحولت - و بسبب سرعة لها انسياب رأس المال و التكنولوجيا و ثورة المعلومات و كل ما رافقها من تداعيات على الحدود الجغرافية و على القيم الجماعية و الفردية- إلى دولة الخدمات الرئيسية في التعليم و الصحة واعداد البنية الاساسية.